المحاضرة الثالثة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم النبيين و المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه و سلم

أما بعد ..

يقول الحافظ بن كثير رحمه الله تعالى ثُمَّ إِنَّ اَلْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يَلْتَزِمَا بِإِخْرَاجِ جَمِيعِ مَا يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ مِنَ اَلْأَحَادِيثِ، فَإِنَّهُمَا قَدْ صَحَّحَا أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابَيْهِمَا، كَمَا يَنْقُلُ اَلتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ اَلْبُخَارِيِّ تَصْحِيحَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ، بَلْ فِي اَلسُّنَنِ وَغَيْرِهَا .

السؤال الآن :- هل استوعب البخاري و مسلم كل الصحيح ؟ أم هناك صحيح لم يُخرجه بخاري و مسلم ؟

فيُجيب بن كثير و يقول : إن البخاري و مسلم لم يلتزما بإخراج جميع ما يُحكمُ بصحته ، يعنى لم يكن شرطًا لهم أن يجمعا كل الصحيح فضلا على أن يغيبُ عنه بعضُ الصحيح

و الإمام البخاري يقول : ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صح ، و تركتُ من الصحاح لحالِ الطول

يعنى جميع الذي أنزله في الصحيح قد صح عنده و لكنه صح عنده أيضاً أشياء لم يدخلها في الصحيح ؛ لحالِ الطول كان لا يريد أن يكون الكتاب كبير ، كان يريده خفيف المحمل

و يقول الإمام مسلم : ليس كل شيئاً صحيحاً وضعته هاهنا (يعني في الصحيح)..

إنما وضعتُ ما أجمعوا عليه (بمعنى وضعتُ الصفوة من الصحيح) ..

أما كل الصحيح فلم أُدخله في هذا الجامع

و البخاري يقول :- " الجامع الصحيح المختصر المسند من سنن النبي صلى الله عليه و سلم فكان يريد شيء مختصر "

إذن البخاري و المسلم لم يلتزما و لم يريدا إخراج كل الصحيح و لم يقع هذا .. بدليل ماذا ؟

كما يقول بن كثير: فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما ، فيقول الترمذي :

" سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال هو صحيح محمد بن إسماعيل هو البخاري " ..

هذا الكلام في سنن الترمذي ، وهذا الحديث ليس في صحيح البخاري ..

و البخاري صححه و حكم بصحته كما نقل عنه الترمذي و مع ذلك هو ليس في صحيح البخاري

إذن فإن البخاري قد صحح أحاديث و لما يدخلها في صحيحه .

عدد ما في الصحيحين :

قال بن الصلاح : فجميع ما في البخاري بالمكرر ٧٢٧٥ حديث و بالغير المكرر ٤٠٠٠ ‘

و جميع ما في صحيح مسلم بلا تكرار نحو ٤٠٠٠ **

وأصح عد للبخاري هو عد **الحافظ بن حجر** لأنه شرح الكتاب حديثًا حديثًا ،

و في نهاية كل كتاب يذكر رقم الأحاديث المسندة الموصولة المرفوعة

و الموقوفات و المعلقات وقد جمع كل هذا في النهاية و قال أن الأحاديث الموصولة المرفوعة في صحيح البخاري بلا تكرار ٢٦٠٢ حديث

و المعلقات ١٥٩ حديث (المعلقة لم يوصلها في موضوع آخر)

هذا عدُّ حافظ بن حجر هو أدرى الناس بصحيح البخاري

و كما يقولون لا هجرة بعد الفتح

وأصح عد لمسلم هو عد **الشيخ فؤاد عبد الباقي** و بحسب ترقيمه فهو ٣٠٣٠ حديث

وطريقة الشيخ عبد الباقي في العد هي أقرب لعدم التكرار ، فإذا كان في حديث الصحابي الواحد لا ينتقل منه و لا يعده ، و إذا كُررت الطرق و المتون لا يُعده حديثاً آخر حتى ينتهي من حديث الصحابي إلى حديث صحابي أخر فيعده حديثاً ثانياً ..

لكن إذا كُرر الحديث قبل ذلك في أبواب أخرى فيعده مرة ثانية .. و لكن هو أقرب لعدم التكرار قد نقول إن البخاري كمسلم في العدد تقريبًا ..

هنا قد يرد سؤال إذا كان البخاري لديه ٢٦٠٠ فقط و المسلم ٣٠٠٠ فقط أين باقي الصحيح و قد قال البخاري أحفظُ ١٠٠ ألف حديثاً صحيح

و ٢٠٠ ألف حديثاً غير صحيح هل الصحيح خارج صحيح البخاري ٩٧٠٠٠ و نصف مثلا أم ماذا ؟

هل الأحاديث الصحيحة هذه كلها خارج الصحيح أم ماذا ؟

سوف نوضح هذه المسألة .. من كلام أبو زرعة لعبد الله بن أحمد بن حنبل يقول : أبوك يحفظ ألف ألف حديث قيل له كيف عرفت ذالك قال ذاكرته الأبواب ... أين هذه الألوف المؤلفة ؟

يقول الحافظ الذهبي تعليقاً على هذا الكلام : هذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله { الإمام أحمد } و كانوا يعدون في ذلك المكرر و الأثر و فتوى التابعي و ما فُسر و نحو ذلك و إلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عُشر معشار المليون (١٠٠٠٠)

إذن ما هو خارج الصحيح ؟

..قد يكون مثل ما في الصحيح أو أكثر قليلا أو أقل قليلا **

ولكن نحن نريد أن نفهم أن كلام البخاري أحفظُ ١٠٠ ألف حديث صحيح ، هذا بعدِّ الطرق بمعنى إن الحديث إذا كان له إسنادان فهو حديثان ، فالأحاديث في البخاري ٢٦٠٢ بلا تكرار و بالأسانيد المنتهية إلى متن واحد يعدها حديثاً واحداً يعنى قد يكون ال ٢٦٠٢ أكثر من ذلك بالتكرار و بِعدِّ الأسانيد .

هذا فضلا على أنهم يعدون أحاديث الصحابة و التابعين حديث ، فلا يقصد به كلام النبي صلى الله عليه و سلم فحسب ، إنما كان يريد به كل شيئاً مسنداً بمعنى إن كل كلام شريعى مسند فهو حديث و رحل إليه و حمله عن شيخه و كتبه و دونه و حفظه ، فإذا أخذ حديث واحد عن عشرة شيوخ فهم عشرة أحاديث و قد كتبهم عشر مرات و ربما رحل إليهم عشر رحلات

لأن بعض الناس تتخيل إن بخارى و مسلم لا يوجد فيه غير عُشر السنة الصحيحة و الباقي يضع في الكتاب أو الأجزاء الثانية و يبقى البخاري ومسلم لا يمثل نسبه من السنة الصحيحة إلا نسبة قليلة ربما تكون ١ :١٠% ..

لا ليست المسألة هكذا

سنورد كلام بعض أهل العلم :- **يعقوب بن الأخرم** يقول قلما يفوت بخارى و مسلم من الأحاديث الصحيحة

و قد كان مشهورا منذ فترة كلام لبعض أهل العلم أنهم يقولون إن السنة الصحيحة ربما تبلغ العشرون ألف أو خمسة و عشرون ألف

و هذا الكلام خطأ تماماً .. فالسنة الصحيحة لا تجاوز العشرة آلاف أبدًا

السنة الصحيحة التي هي مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه و سلم بلا تكرار

الشيخ أحمد شاكر وضع بين قوسين عنوان و قال (عدد ما في الصحيحين) يقول :

اَلزِّيَادَاتُ عَلَى اَلصَّحِيحَيْنِ

وَقَدْ قَالَ اَلْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ اَلْأَخْرَمِ قَلَّ مَا يَفُوتُ اَلْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا مِنَ اَلْأَحَادِيثِ اَلصَّحِيحَةِ .

وَقَدْ نَاقَشَهُ اِبْنُ اَلصَّلَاحِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ اَلْحَاكِمَ قَدْ اِسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمَا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَصْفُو لَهُ شَيْءٌ كَثِيرٌ .

**هناك عبارة قريبه لابن عبد البر لهذه العبارة يقول :- إذا اجتمعا البخارى و مسلم على ترك إخراج أصل من الأصول فإنه لا يكون له طريق صحيحة و إن وجدت فهي ضعيفة .

وقد عقّب ابن حجر على هذا الكلام فقال : قد بالغ بن عبد البر و إن كان لا يُقبل (أي لا يُقبل منه هذا الكلام) فهو يُعضد كلام بن الأخرم (يقوى كلام ابن الأخرم) .

وقال أيضا بن عبد البر في موضعٍ آخر : وهذا الأصل ُ لم يخرج بخارى و مسلم شيئاً منه و حسبُك بذلك ضعفاً " .
فكلام بن عبد البر و بن الأخرم لو حُمل على إنه باب من الأبواب سيكون الأمر قريباً

لكن لو أن حديثًا له شاهد أو متابعات خارج الصحيحين و أورد أصحاب الصحيح لها شواهد أو طرق في داخل الصحيح فهذا أمرٌ لا يُستنكر
و مع ذلك خُرّج خارج الصحيح أحاديث صحيحة ، و لكن هل نسبتها قليلة أم كثيرة ؟
بن الأخرم يقول : قلما يفوت البخارى و مسلم
قلما .. إذا كانت على الأصول ، إنما لا تصُح على الشواهد و المتابعات فهناك شواهد و متابعات كثيرة .

النووي يقرب هذه العبارة و يقول : و الصواب إنه لم يفت الخمسة إلا القليل أي من الصحيح .
فمثلا مسألة الجهر بالبسملة -: العلماء استشعروا بترك البخاري و مسلم لهذا الباب تضعيفه
فعندما خرّجوا عدم البسملة و تركوا أحاديث الجهر بالبسملة ، كثير من الأئمة استأنس بهذا الصنيع
يقول صنيع البخاري و مسلم يُشعر بأنهم لم يرتضيا تصحيح هذا الحديث ..

يعنى مثلًا البخاري عندما يورد باباً معين ينقضه شيئاً أخر من الأحاديث خارج الصحيح

يقولون هو يرد على الأحاديث التي تقابل هذه الأحاديث ، فيعقد بابًا ، يقول :

باب في أي ساعة يحتجم

((هذا يرد على أحاديث أفضلية الحجامة في أيام معينه من الشهور أو من أيام الأسبوع))

و كثير من الأئمة نص على أن هذا الباب لم يثبت فيه شيئاً صحيحًا ..

مسألة الأرقام الكبيرة في الأحاديث الصحيحة

** ..إسحاق بن راهويه يقول جملة الأحاديث المسندة (يقصد بالمسندة : الصحيحة)

سبعة آلاف و نيف و يروى عن الإمام شعبه و الثوري و القطان و بن مهدي أنها ٤٤٠٠ حديث فقط

يقول بن الاخرم قلما يفوت البخاري و مسلم من الصحيح ..

هل من الصحيح على شرطها أو من الصحيح المطلق ؟

الظاهر أن عبارته تتكلم عن الصحيح المطلق ..

لو قال مم هو على شرطها لهان الأمر بمعنى مثلا على شرطهم ٤٠٠٠ إذا سقط منهم ١٠٠٠

سنقول حينها قل و ستصبح المسألة هينة

لكن هم في الصحيح لديهم ٤٠٠٠ و خارج الصحيح ٤٠٠٠ أيضاً هكذا لا يكون قل !

فلذلك الأئمة تعقبت هذه العبارة وتناقشوا حول عبارة بن الاخرم هل هي أصابت أم أخطأت

وَقَدْ نَاقَشَهُ **ابْنُ الصَّلَاحِ** فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ قَدْ اِسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمَا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَصْفُو لَهُ شَيْءٌ كَثِيرٌ .

الحاكم صاحب المستدرك على الصحيحين ، استدرك متون أحاديث صحيحة لها نفس شروط الصحيحين

.. أنت أيها الإمام البخاري و مسلم هذه الأحاديث التي عندك في داخل الصحيح هي صحيحة

و لها من شروط القوى ما لها و لكن وجدت أحاديث أخرى خارج هذا الصحيح

لها من نفس الشروط و من نفس القوى و لم تُخرجها في الصحيح ،،

و هذا هو المستدرك .. يستدرك عليهم متون من الأحاديث لم تأتِ في صحيحهما و لها من نفس القوى

و كان يرد به على المبتدعة من المعتزلة و غيرهم ، اللذين كانوا يقولون إن السنن الثابتة الصحيحة

عند الحشوية (أهل السنة) لا تفي بحاجة الناس

فأراد الحاكم أن يرد على هؤلاء عملياً

فصنع كتابه المستدرك يستدرك عليهم المتون الصحيحة التي لها نفس شروط الصحيحين

فهو يستدرك متوناً زائدة ليست في الصحيحين .. بمعنى إذا وجدنا في مستدرك الحاكم حديث

و هذا الحديث في البخاري مسلم ،يكون الحاكم قد أخطأ لأن الحديث موجود عنده

شئ آخر .. إذا وجدنا حديث عنده في المستدرك ليس له نفس شروط البخاري و مسلم

هنا أيضاً يكون الحاكم قد أخطأ لأنها ليست بنفس الأسانيد

يقول فإن الحاكم أنه قد استدرك عليهما أحاديث كثيرة (الكتاب فيه قرابة ٨٠٠٠ حديث)

و إن كان في بعضها مقال إلا أنه يصفو له شيئ كثير

ابن كثير يقول : قلتُ في هذا نظر في إنه يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف روادها عندهما

أو لتعليلها ذلك والله أعلم . (الكلام على مستدرك الحاكم)

الآن عندى إسناد أريد أن أعرف هل هو على شرط الشيخين أم لا .. ماذا أصنع ؟

أول شئ العلماء يقولون أنه لابد من توافر شروط الحديث الصحيح الخمسة

ولا يجوز أن يكون عند الحاكم في مستدركه حديثًا و يختل شرط من الشروط الخمسة

العلماء يقولون أن شرط الصحيحن رجالهما مع مرعاة الكيفية التى خرّج بها الشيخان

بمعنى رجال الإسناد كل سند عند الحاكم لابد أن يكون مروى برجال البخارى أو مسلم

مراعاة الكيفية فيها أشياء :

لابد أن يكون روى لهم احتجاجاً أما إن روى لهم استشهاداً أو متابعة أو مقروناً بغيره

فهذا لا يكون على شرطهم

لابد أيضاً من مراعاة الكيفية بأن يكون التلميذ عن نفس الشيخ

ولا يصح شيخ عن شيخ ثانى

الحاكم كان يقع في أشياء مثل هذه

فمثلا هشيم عن الزهرى

هشيم فقه و الزهرى فقه و هشيم ، و الزهرى خرّج له البخارى و مسلم

لكن هشيم عن الزهرى في البخارى و مسلم ،،

لا يوجد في البخارى و مسلم " هشيم عن الزهرى "

مع إن هشيم و الزهرى حديثهما مال إلى الصحيحين

لكن هشيم عن شيخ الزهرى لا يوجد في الصحيحين

و إذا قلنا هشيم عن الزهرى بهذا لم نراعِ كيفية التلميذ عن نفس الشيخ ؛

لإن الراوى من الممكن أن يكون ثقة على العموم

و لكنه في هذا الشيخ بعينه ضعيف و لذلك يترك بخارى و مسلم التخريج لهذا الراوى

عن نفس هذا الشئ

وقد كان هشيم عن الزهرى ضعيفا و لذلك ليست في الصحيحن

لأنه قيل أنه ما لقيه إلا في مجالس معدودة و كان قد تحمل عنه بعض الأحاديث و كتبها في أوراق

و كانت هناك ريح شديدة فذهبت بالأوراق و لم يكن قد أتقن حفظها

فصار يحدّث من صدره فكان يخطئ على الزهرى لذلك ترك البخارى مسلم روايته عن الزهرى

مسألة ثانية أخطأ الحاكم فيها

مسأله التلفيق

مثلاً : سماك عن عكرمه

سماك من رجال مسلم

' عكرمه من رجال البخارى '

سماك عن عكرمه ليست في البخارى و لا مسلم

لكن عند الحاكم

و ذلك ليس على شرط الشيخين لأن في ذلك تلفيق بين الرجال

رجلا مثل عكرمة إذا هو متكلم فيه مثلاً وانتقى البخاري بعض الأحاديث الجياد من رواية عكرمة

و أوردها فى صحيحه

و يأتي الحاكم يخرج باقى أحاديث عكرمة و يقول إن عكرمه خرّج له البخارى

و هو على شرط البخارى ! بالطبع هذا فيه غلط

فقد انتقى البخارى من أحاديث الضعفاء ، و الحاكم لم ينتقِ

فهذا أيضاً مما يُخل بشرط الشيخين عند الحاكم

إفتراضاً : عكرمة كلما خرّج له البخارى يقرنه بغيره.

إذن هو قرنه بواحد آخر و لم يخرج له إلا مقروناً بغيره ، فلا يصُح أبداً أن يخرج له الحاكم منفرداً ..

إنما هو على شرط البخارى إذا كان مقروناً بغيره أما إذا أُفرد فليس على شرط البخارى

مسألة أخرى مما أخطأ فيه الحاكم

البخارى خرّج له في الشواهد و المتابعات ، هو أحضره فقط لكى يُزيل به إشكال

فيثبت به سماع راوى من راوى لم يرو له أحاديث مسندة عن النبى صلى الله عليه و سلم

إنما أوردت ليُثبت أن هذا الراوى قال سمعت فيصح عنده شرط ثبوت السماع

فهذا الراوى الذى ما وجد في البخارى إلا في هذه المتابعة القاصره المقصورة على إثبات سماع

راوى من راوى ، فيأتي الحاكم و يخرج له أحاديث كثيرة بمتون و يسندها إلى النبى صلى الله عليه و سلم

.. فهل هذا يصح ؟

ما خرج البخارى له إلا استشهاداً ليقوِّ به راوى آخر ليُزيل به عله متوهمة من الحديث ..

مسألة أخرى مما أخطأ فيه الحاكم

إذا كان السند كله على شرط الشيخين البخارى و مسلم

مع مراعاة الكيفية من حيث إنه احتج به و نفس التلميذ عن نفس الشيخ

و ليس مقروناً بغيره وليس مستشهداً به في الشواهد ولا المتابعات

و لكن فيه علة أو شذوذ

هل هذا على شرط الشيخين ؟ بالطبع لا

ونحن في البداية قُلنا أن شروط الصحيح الخمسة هى شروط البخارى و شروط سائر الأئمة ..

فلا يصح أن نقول على شرط الشيخين

على هذا النمط وقع الحاكم في بعض الأشياء ، فوقعت له أوهام ..
والإمام الذهبى له حكم على المستدرك وكذا بن حجر

وبالتطبيق العملى على المستدرك لشروط الصحيحين من الممكن أن نرَ أنه استدرك على الصحيحين
ثم ننظر كم فات الصحيحين مما صح من أحاديث مما هى على شرطهما .

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم ،،